



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2004م - العدد: 13

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 01 جمادى الثانية 1425 هـ
الموافق 19 جويلية 2004م

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 05 رجب 1425 هـ

الموافق 21 أوت 2004م

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة ص 03

■ إختتام دورة الربيع العادية لسنة 2004م.

2- ملحق ص 07

(1) قرار؛

(2) سؤال كتابي.

محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة
المنعقدة يوم الإثنين 01 جمادى الثانية 1425 هـ
الموافق 19 جويلية 2004م

للمجلس الشعبي الوطني، وإلى السيد رئيس الحكومة، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة، والسيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، الذين نهئهم بدورهم على الثقة التي وُضعت فيهم من قبل زملائهم، وإلى كافة الضيوف الكرام، وللجميع أقول مرحباً بكم في مقر مجلس الأمة وشكراً على مشاركتكم إيانا المناسبة. أيتها السيدات ، أيها السادة ،

ها نحن نلتقي مرة أخرى في رحاب مجلس الأمة، إننا نلتقي كالعادة لنعطي مناسبة اختتام دورة الربيع العادية طابعها الرسمي.

إنه إجراء يعطينا دائماً فرصة الشعور بسعادة اللقاء ويوفر لنا الإطار المواتي لتقييم الجهد الذي معاً بذلناه، ويمنحنا الفرصة لتقديم الآراء والتعليق حول ما يجري من أحداث وتطورات، آراء وقرارات نبديها من منطلق روح المسؤولية الملقاة على عاتقنا ضمن هذه الهيئة الدستورية الهامة ومن واجب ما يمليه علينا حقنا المواطني. أيتها السيدات ، أيها السادة ،

في الحديث عن تقييم الدورة التي تنتهي أشغالها اليوم ثلاثة محاور تستوقفنا، فهي دورة تزامنت مع حدث تاريخي كبير تعلق بالمنافسة التي جرت حول اختيار القاضي الأول للبلاد، وفي ذلك قام منتخبو الشعب بدور فاعل ساهموا فيه بتنشيط الحملة الانتخابية وتحسيس المواطن بأهمية الحدث.

كيف لا وهو يتعلق باختيار الرجل الذي لسنوات خمس سيتولى قيادة البلاد.

وأثناء هذه الحملة كان السيدات والسادة أعضاء المجلس، كل من موقعه وانتمائه أو من منطلق قناعته الشخصية، عنصراً فاعلاً في الديناميكية غير المسبوقة التي طبعت الساحة الوطنية أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية وفي مختلف مراحلها.

لقد كان لتلك الديناميكية دوراً واضحاً في ذلك الإقبال الشعبي المنقطع النظير وفي تلك النتيجة التي أفضت إلى التزكية المشهودة للتوجه الذي أكد الاستمرارية

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- بعض مسؤولي مؤسسات الدولة.

افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الرابعة والأربعين صباحاً.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. نلتقي اليوم لنشارك في اختتام الدورة الربيعية العادية لمجلس الأمة لسنة 2004 وبهذه المناسبة - كما جرت العادة - أستأذنكم لكي آخذ بعضاً من وقتكم لألقي على مسامعكم كلمات، أسعى من خلالها إلى التعبير عن وجهات نظر وتقييم دورتنا التي نُشرف اليوم على اختتام أشغالها.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، السيدة رئيسة مجلس الدولة، السيد رئيس المحكمة العليا، السيدات والسادة الضيوف الكرام، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه - باسمكم جميعاً ونحن نختتم أشغال دورة الربيع هذه - إلى السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، الذي أكرر له مرة أخرى التهنية على انتخابه رئيساً

الدراسة التي سعى من خلالها أصحابها إلى نقل وترجمة تطلعات المواطنين ومعاناتهم اليومية وتبليغها للسيدات والسادة أعضاء الجهاز التنفيذي. والواقع أن هذا النقاش كان في حقيقة الأمر بمثابة الفصل الثاني من النقاش الشعبي الذي عرفته البلاد في شهر مارس وأفريل الماضي واستكمالاً له. أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد كان نقاش مجلس الأمة لبرنامج الحكومة مناسبة جدد من خلالها السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة موقفهم من كافة القضايا، إلا أنهم وبعد سماعهم لردود السيد رئيس الحكومة، إرتأى أعضاء هذه الهيئة الموقرة ألا يبقى النقاش محصوراً في طرح السؤال والإتيان بالجواب بل أرادوا أن يعطوا هذا النقاش مدلوله القانوني والسياسي، فأصدروا وفقاً لما يمنحه إياهم الدستور - و لأول مرة في تاريخ مجلس الأمة - لائحة، احتوت على الموافقة على هذا البرنامج ومساندة الحكومة في تنفيذه ولكنها في الوقت ذاته دعت الهيئة التنفيذية إلى ضرورة الحرص على حسن تنفيذ هذا البرنامج.

وفي كل ذلك لن يفوتنا القول إن ما ميز نقاش هذه القاعة هو ذلك التركيز الذي خص به أعضاء المجلس المحور الخاص بالمصالحة الوطنية والذي توقفوا عنده مطولاً بالدراسة والمناقشة وتقديم المقترح، والمطالبة بتحويله إلى استراتيجية وطنية، لتعزيز أهداف الوحدة الوطنية وتكريس الأمن والاستقرار، وغرس قيم الأخوة والتضامن، والدعوة إلى تهيئة كافة الشروط والضمانات التي من شأنها تحقيق هذه المصالحة، وفي حدود دواعي ومقتضيات الأمن الوطني الشامل وضمان استقرار المؤسسات الدستورية واستمرارية النظام الوطني الجمهوري وتعزيز سلطة الدولة وهيبتها، ووقاية الأجيال القادمة من كافة مخاطر تجدد الانزلاقات والفتن.

أيتها السيدات، أيها السادة،

وبالتوازي مع هذا النشاط، أدى أعضاء مجلس الأمة دورهم البرلماني العادي في التشريع والرقابة وفقاً لما يمنحه إياهم القانون.

وعلى خلاف ما كان يتصور البعض في بداية الدورة

وعزز توجه الاستقرار، الاستقرار المؤدي إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

صحيح أن الانتخابات الرئاسية التعددية جرت في ظل شروط وظروف مادية وفرتها الدولة وارتقت فيها إلى مستوى الحدث وإلى مستوى التحدي الذي رفعه المجتمع الجزائري وطبقته السياسية أمام الجميع؛ إلا أن تنافس البرامج والتحرك الفاعل للمواطنات والمواطنين الداعم لهذا التوجه أو ذلك أعطى هذه الحملة التميز والخصوصية، وانتزع الاهتمام وقوى الفضول داخل الوطن وخارجه، وأعطى المصادقية للعملية وانتزع الاعتراف بل الإعجاب بالتجربة الديمقراطية التي اعتبرت واحدة من أهم التجارب الناجحة.

لقد كانت انتخابات 8 أفريل حقاً منافسة سياسية فريدة من نوعها.

هذا التميز تحقق بفضل توفر الضمانات السياسية والقانونية والقضائية وخاصة شروط الشفافية والحرية مما جعل هذه الانتخابات تتميز عن كل سابقتها من الاستحقاقات الوطنية، الأمر الذي أعطاها كل ذلك الصدى داخل وخارج الوطن.

إن هذه الديناميكية تحققت خاصة بفعل أهمية الحدث وبفضل الظروف والشروط التي وفرت وبفضل الحركية التي اتسمت بها المنافسة وأيضاً بفضل المشاركة الواسعة التي ساهمت فيها كافة الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية، وفي كل ذلك يجب أن نسجل لأعضاء مجلس الأمة والبرلمان عامة حضوراً ومشاركة قوية في كافة مراحل عمليات هذه الانتخابات، ابتداء من عملية المصادقة على نص تعديل القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات - لإعطائه المزيد من الشفافية والمصادقية - إلى المشاركة النشيطة والحيوية - كل حسب قناعاته وحساسيته السياسية - في تفعيل الحملة الانتخابية وإنجاح التجربة الديمقراطية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

أما المحطة الثانية فقد تمثلت في دراسة ومناقشة أعضاء المجلس لبرنامج الحكومة الذي جاء مستمداً من برنامج فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وهي

أصبحت تفتح آفاق المستقبل واسعة أمام الجميع، هيئة تنفيذية وبرلماناً، لذا فقد أصبح الجميع مطالب بالتحرك الفاعل للتجاوب مع هذا التوجه لتدارك ما فات وتحريك الملفات وانطلاق المشاريع.

إننا نعلم أن الحكومة تسهر من مدة على ترجمة مضمون البرنامج الطموح الذي قدمته إلى البرلمان، أقول إن الحكومة تحضر بشكل جدي ظروف انطلاق هذه المشاريع وتجسيدها على صعيد الواقع.

إننا نتمنى لها ولكافة الساهرين على تنفيذ هذه البرامج التوفيق والسداد.

من جهتنا فإننا نبدي الاهتمام والاستعداد للتعاون للقيام بكل ما من شأنه دعم التحرك المنتظر وصولاً إلى تحقيق مضمون ما جاء في برنامج فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

كما أننا ومن نفس المنظور سوف نحرص على تقديم تصورات حول كيفية تحسين الأداء التشريعي والبرلماني بالتعاون والتنسيق مع كل من المجلس الشعبي الوطني والحكومة.

وفي مجال الأداء البرلماني فإننا نقول إننا سجلنا خلال الدورة بعض الملاحظات وهي تتعلق خاصة بالبرمجة وبآجال إيداع مشاريع النصوص القانونية والتجاوب مع طلبات السيدات والسادة أعضاء المجلس فيما يخص طرح القضايا المتعلقة بانشغالات المواطن وكيفية معالجتها مع الأطراف المعنية، كما أن تحقيق الانتظام لعقد جلسات الأسئلة الشفوية لا يزال يطرح بعض الإشكالات، وهناك أمور أخرى تستحق التفكير والتعاون المشترك مع الهيئة التنفيذية لتذليلها، لكننا نعتقد أن تفعيل الآلية القانونية الموجودة أساساً بيننا وبين المجلس الشعبي الوطني والحكومة كفيلة بإيجاد الحلول المناسبة لكافة المشاكل التي واجهتنا أو تلك التي ستبرز مستقبلاً ولكن من خلال اعتماد سنة التنسيق والتشاور سوف نتجاوز ولا شك كافة الإشكالات التي تعترض مسيرتنا.

في نهاية كلمتي هذه لن يفوتني التنويه بكل الجهات التي ساهمت في الوصول إلى النتيجة المحققة وأنوه بالاستعداد للتعاون الذي باستمرار وجدناه لدى أعضاء الحكومة ولدى المجلس الشعبي الوطني، كما لا

فقد درس البرلمان وصادق على عدد معتبر من النصوص القانونية الهامة، تناولت قطاعات العدالة، البيئة، العمران، التجارة، الشبيبة والرياضة، الطاقات المتجددة، الصيد...إلخ.

كما واصل مجلس الأمة نشاطاته العامة الثقافية والعلمية والتحسيسية إذ استمرت ديناميكية إصدار النشريات وتواصلت عملية الأبواب المفتوحة على تنظيمات وقوى المجتمع المدني وشرائحه المختلفة وثبتت تقليد إقامة المعارض الهادفة، وتنظيم الندوات الفكرية المتخصصة، حول المواضيع الثقافية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية، والعمل على تطويرها باستمرار بنقلات نوعية متجددة كان آخرها الشروع في دعوة رجال دولة مرموقين للاحتكاك والتفاعل مع تجارب الغير، وصولاً إلى تعميق الثقافة البرلمانية وترسيخ قيم الديمقراطية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ونحن نستعرض نشاطات أعضاء مجلس الأمة خلال دورة الربيع العادية في المجالات السياسية والتشريعية والبرلمانية فلن تفوتنا الإشارة إلى التحرك النشط لأعضاء مجلس الأمة في المجال الخارجي؛ وهو النشاط الذي قاموا به بالتنسيق والتكامل مع نواب المجلس الشعبي الوطني وهيئات الدولة الأخرى، نشاط عززوا من خلاله علاقات الصداقة مع برلمانات دول العالم وعرفوا خلالها بمواقف الجزائر من مختلف القضايا.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إذا كنا قد أتينا على ذكر النتائج المحققة وعدنا مراحل نشاط المجلس خلال الدورة فالأمر بالواقع لا يعدو أن يكون تذكيراً بحصيلة جهد تحقق خلال فترة يتفق الجميع على أنها فترة غير عادية إذا ربطناها برزنامة نشاط البلاد خلال تلك المدة ومع ذلك كانت النتيجة عموماً مرضية.

الآن وقد توضحت الأمور وأكملت البلاد بناء كامل مؤسساتها، نقول الآن وقد عبر الشعب جماعياً عن موقفه الواضح وخياره الداعم للاستقرار والاستمرارية والمصالحة الوطنية وسياسة الإصلاح وأكد على ضرورة تعزيز وتيرة التنمية، فإن هذه التوجهات

يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر الصادق لعمال مجلس الأمة، ولرجال الإعلام الذين رافقوا مسيرتنا طيلة الفترة.

وأضرب للجميع موعداً للقاء في 04 سبتمبر في هذه القاعة للإعلان عن انطلاق أعمالنا مع جدول أعمال نعتقد أنه سيكون ثرياً.

وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير والأمان والتقدم لشعبنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
(تصفيق)

مراسيم الاختتام:

- تلاوة سورة الفاتحة؛

- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: طبقاً لأحكام المادة 118 من الدستور والمادة 05 من القانون العضوي الناظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة، أعلن رسمياً عن اختتام دورة الربيع العادية لمجلس الأمة لسنة 2004. شكراً لكم جميعاً، رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثامنة صباحاً.

ملحق**1 - قرار**

المادة 06: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
لمداولات مجلس الأمة.

الجزائر، في 12 جويلية 2004

عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

إن رئيس مجلس الأمة؛

– بناء على الدستور؛

– وبمقتضى القانون العضوي رقم 99–02 المؤرخ
في 20 ذي القعدة 1419هـ الموافق 08 مارس 1999م،
الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس
الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين
الحكومة، لا سيما المادة 14 منه؛

– وبمقتضى النظام الداخلي لمجلس الأمة المؤرخ
في 02 رمضان 1421هـ الموافق 28 نوفمبر 2000م،
المعدل والمتمم، لا سيما المواد 8، 9، 10، 12 و14 منه؛
– وبناء على المذكرة المتعلقة بتوزيع المهام على
نواب رئيس مجلس الأمة؛
– وبعد التشاور مع أعضاء المكتب؛

يقرر

المادة الأولى: يكلف السيد حود مويسه محمد
مداني، بصفته نائبا لرئيس مجلس الأمة، بالشؤون
التشريعية ورقابة العمل الحكومي.

المادة 02: يكلف السيد عبد الرزاق بوحارة، بصفته
نائبا لرئيس مجلس الأمة، بالعلاقات مع مؤسسات
الدولة وبالمجتمع المدني.

المادة 03: يكلف السيد امحمد قازوز، بصفته نائبا
لرئيس مجلس الأمة، بالشؤون الإدارية والمالية.

المادة 04: تكلف السيدة زهرة ظريف بيطاط،
بصفته نائبا لرئيس مجلس الأمة، بالعلاقات الخارجية.

المادة 05: يكلف السيد محمد أمير، بصفته نائبا
لرئيس مجلس الأمة، بالنشاطات المتعلقة بترسيخ
الثقافة البرلمانية وبالعلاقات العامة.

2 - سؤال كتابي

عضو مجلس الأمة

جواب السيدة الوزيرة المنتدبة
لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
مكلفة بالبحث العلمي:

بموجب مراسلتكم المذكورة في المرجع أعلاه،
تفضلتم بإحالتني بنص السؤال الكتابي الآتي:

(1) - هل تحقق هدف تخصيص نسبة 1% من الدخل
الإجمالي الخام للبحث العلمي بعد مرور خمس سنوات
على صدور القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي
حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002؟
(2) - وإذا كان الجواب بالسلب فما هي أسباب عدم
تجسيد ما جاء من أجله هذا القانون؟

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم أدناه بعناصر
الرد على سؤالكم هذا.

لقد صدر القانون رقم 98 - 11 المؤرخ في 22 أوت
1998، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي
حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لإعادة الاعتبار
لهذا القطاع ووضع حد للاختلالات التي ميزته في السابق،
علما وأنه بالرغم من ذلك تم تسجيل نتائج إيجابية،
لاسيما في ميدان التكوين وإنشاء شبكة من مراكز
وهيئات بحث وكذا اقتناء مكثف للتجهيزات العلمية.

كرّست أحكام هذا القانون البحث العلمي والتطوير
التكنولوجي كأولوية وطنية وحددت له أهدافا اجتماعية
واقصادية مع وضع إطار تنظيمي ومؤسسي
لتحديد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير
التكنولوجي وتنفيذها. كما رصدت اعتمادات مالية
لنشاطات البحث لتبلغ، ابتداء من سنة 2000 نسبة 1%
من الدخل الوطني الخام، وكل هذا من أجل تجنيد عدد
معتبر من الأساتذة الباحثين والباحثين حول الأهداف
العلمية المسطرة مع توطيد العلاقة بين العالم الأكاديمي
والعالم الاقتصادي والصناعي والثقافي.

أما فيما يخص مدى تحقيق نسبة 1% من الدخل

السيد لزهاري بوزيد

عضو مجلس الأمة

إلى السيدة الوزيرة المنتدبة

لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

مكلفة بالبحث العلمي

سيادة الوزيرة،

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68، 72
و 73 من القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 8
مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي
الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية
بينهما وبين الحكومة؛

يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم نص السؤال
الكتابي الآتي:

لقد مر أكثر من 6 سنوات على صدور القانون 11/98
المؤرخ في 22 غشت 1998، والذي يتضمن القانون
التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي
والتطوير التكنولوجي 1998 - 2002.

وقد حدد هذا القانون هدف الوصول إلى تخصيص
نسبة 1% من الناتج الإجمالي العام للبحث العلمي في
خلال 5 سنوات مع رفع عدد الأساتذة الباحثين إلى
نسبة معتبرة.

1 - هل تحقق هدف تخصيص نسبة 1% من الدخل
الإجمالي العام للبحث العلمي بعد مرور 5 سنوات على
صدور هذا القانون؟

2 - وإذا كان الجواب بالسلب فما هي أسباب عدم
تجسيد ما جاء من أجله القانون 11/98؟
لكم مني، سيادة الوزيرة، فائق التقدير والامتنان.

الجزائر، في 23 جوان 2004

لزهاري بوزيد

والاعتمادات المتضمنة في قانون المالية السنوي». من ثمة يمكن استنتاج أن الاعتمادات المخصصة المبنية أعلاه تؤكد هذا التوجه التشريعي. غير أنه، لقد سمحت الغلافات المالية المخصصة خلال الفترة الخماسية، بالرغم من عدم تطابقها من حيث الكم مع ما أقره القانون، بتمويل البرامج الوطنية للبحث، وتحسين وتدعيم محيط البحث والشروع في إنجاز هياكل لفائدة بعض مراكز البحث، مما أعطى دفعا معتبرا لنشاط البحث مشكلا قفزة نوعية، لاسيما في الجانب المتعلق بإرساء الصرح التنظيمي والمؤسساتي من خلال استصدار النصوص التنظيمية التي أقرها، وإعداد سبعة وعشرين (27) برنامج بحث وطني من أصل الثلاثين (30) المقررة في القانون تم في إطارها إنجازها 3500 مشروع بحث، وتعبئة حوالي اثني عشر ألف (12000) أستاذ باحث ضمن خمسمائة وأربعين (540) مخبر بحث أنشئت منذ صدور القانون. تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى الدعم المالي المعتبر الذي أتى به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الوطني حيث بلغت الاعتمادات التي استفاد منها قطاع البحث العلمي مبلغ إثني عشر مليار وأربع مائة مليون دج (12.4 مليار دج). ونحن الآن بصدد إعداد حصيلة تنفيذ أحكام القانون 98 - 11 في شتى الجوانب التي نص عليها مع العلم أن الجانب المالي يتطلب تعميق آلياته كي يناسب فعلا خصوصيات نشاطات البحث، وسيتم على أساس الحصيلة، اقتراح استراتيجية جديدة للأهداف العلمية في إطار التشاور مع القطاعات والهيئات المعنية، مع تحديد وسائل إنجازها بالنسبة للسنوات المقبلة.

تلكم هي أهم عناصر الرد التي ارتأينا تقديمها بالنسبة للسؤال الكتابي المطروح من قبل سيادتكم. تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 17 جويلية 2004

سعاد بن جاب الله

الوزيرة المنتدبة

لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

الوطني الخام للبحث العلمي، فنحيطكم علما بالمعطيات التالية المتعلقة بالاعتمادات المتوقعة في القانون مقارنة مع تلك التي خصصت فعلا خلال الخماسي 1998-2002. تستمد الاعتمادات المالية من:

- اعتمادات التسيير والتجهيز المخصصة سنويا من طرف الدولة، لصالح مؤسسات البحث التابعة لمختلف القطاعات،

- اعتمادات الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

- الاعتمادات المخصصة بعنوان مشاريع البحث المدرجة في إطار اللجنة الوطنية لتقييم مشاريع البحث الجامعي،

- رخص البرامج المخصصة بعنوان المخطط الوطني للإنعاش الاقتصادي لسنتي 2001 و 2002.

بلغت المبالغ المخصصة للبحث العلمي خلال هذه الفترة أربعين مليارا وتسعمئة وأربعة وعشرين مليونا ومائتي ألف دج (40.924.200.000)، أي بنسبة 31% من المبلغ المتوقع قانونا.

يبين الجدول التالي المبالغ المخصصة مقارنة مع

2002		2001		2000		1999		1998		
المبلغ %	ندخ %	المبلغ %	ندخ %	المبلغ %	ندخ %	المبلغ %	ندخ %	المبلغ %	ندخ %	
14.366	0,36	10.292	0,28	6.111	0,18	7.092	0,23	3.064	0,11	الإعتمادات المخصصة
36.377	1	33.663	1	31.209	1	21.147	0,75	10.665	0,45	الإعتمادات المتوقعة

تجدر الإشارة إلى أن القانون صدر في شهر أوت 1998 متأخرا عن صدور قانون المالية لذات السنة مما أوقع نوعا من الاختلال في تخصيص الاعتمادات حسب المستوى المقرر وفي الوقت المناسب.

أضف إلى ذلك أن المادة 10 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 تنص على مايلي: "لا تلزم القوانين التوجيهية و/ أو القوانين البرامج المحددة للأهداف على المدى المتوسط والطويل، الدولة سنويا، على صعيد الميزانية إلا في حدود رخص البرنامج

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 05 رجب 1425هـ

الموافق 21 أوت 2004م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587